بتاريخ 23 ذيقعده 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 97

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

حَسم المعركة حول الأحرف السّبعة

لقد ناقش المحقّق الخوئيّ التّفاسيرَ العشَرة المطروحة حول «الأحرف السّبعة» تماماً ثمّ نَبَذ كافّة الرّوايات بهذا الشّأن هاتفاً بأنّها بكريّة بحتة، ثمّ استَنتج أنّ القرآن قد نَزل بطَور موحَّد و إنّما الاختلاف قد سبَّبه الرّواة لدى سرد الآيات.

و لكنّا نَستغرب كيف ذهل المحقّق الخوئيّ عن اليَنابيع الشّيعيّة الّتي قد استَذكَرت أيضاً روايات «الأحرف السّبعة» فإنّا قد عَثرنا على كُتلة منها بأسانيد سليمة بل حتّى لو سلَّمنا هُزالة سندها و افترضناها بكريّةً و لكن لو تواتَرت لدى البكريّة ثمّ تَناقَلَته الشّيعة أيضاً بلا سند أو بسند ذي مجاهيل لَسبَّب لنا الاطمينان و الرّكون إليها حتماً.

و لهذا سنُفسِّرها في كلّ رواية بأسلوب متعارَف وفقاً لظهورها ـ لا بمعنى موحَّد كما زَعموه ـ فأمامَك الآن تلك الرّوايات مع تفسيرها الأنيق و الأوفَق:

1. معنى البطون: «عنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السّلام: إِنَ الْأَحَادِيثَ تَخْتَلِفُ عَنْكُمْ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ وَ أَدْنَى مَا لِلْإِمَامِ أَنْ يُفْتِيَ عَلَى سَبْعَةِ وُجُوهٍ، ثُمَّ قَالَ: «هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ»[1] فإنّ الأحرف هنا تَعني «البطون» فحسب، إذ قد عَرَّفنا المقياسَ الأساس لدى الاختلاف فأرجَعنا فيه إلى أوجُه القرآن المتعدّدة ثمّ ألحَق شأن الرّوايات بالبطون السّبعة القرآنيّة أيضاً فجعَلهما بوازن موَحَّد بحيث إنّ الرّواية ستَتمتَّع ببطون سبعة أيضاً بمحاذاة القرآن الكريم تماماً.

2. معنى اللَّهجات: «مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي كِتَابِ اَلْخِصَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلَوَيْهِ (و قد ترحَّم عليه الصّدوق) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ (العَبَرتائيّ) عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَتَانِي آتٍ مِنَ اللَّهِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ اَلْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَقُلْتُ يَا رَبِّ وَسِّعْ عَلَى أُمَّتِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ اَلْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَقُلْتُ يَا رَبِّ وَسِّعْ عَلَى أُمَّتِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ اَلْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ.»[2] و لا يُجرَح سند الرّواية نتيجةَ وجود «عبَرتائيّ» إذ قد استَدركها الشّيخ الصّدوق ضمن الخصال بعدّة أسانيد قيّمة أيضاً.

فبالتّالي إنّ ظاهر «الأحرف» هنا هي اللَّهجات العربيّة جزماً، فرغمَ أنّا قد خاصَمنا مسبقاً تفسيرها «باللّهجات» وفقاً للمحقّق الخوئيّ و لكن في هذه السّاحة:

ـ جرياً مع الظّهور البارز فيها فقد فسَّرناها باللّهجات حتّى لو تكاثَرت و امتدَّت إلى عصرنا الحاليّ.

ـ و أنّها لا تَنقض الغرض و المرادَ الجديّ أساساً.

ـ و اتّخاذاً لسعة مطالَبة الرّسول الأكرم ـأي التّوسعة على الأمّةـ.

3. معنى الأقسام و التّبويب: «حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قُولَوَيْهِ الْقُمِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعْدٌ الْأَشْعَرِيُّ الْقُمِّيُّ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ هُوَ مُصَنِّفُهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي النَّعْمَاءِ وَ الْآلَاءِ وَ الْمَجْدِ وَ الْعِزِّ وَ الْكِبْرِيَاءِ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَ عَلَى آلِهِ الْبَرَرَةِ الْأَتْقِيَاءِ رَوَى مَشَايِخُنَا عَنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ أَمْرٍ وَ زَجْرٍ وَ تَرْغِيبٍ وَ تَرْهِيبٍ وَ جَدَلٍ وَ قِصَصٍ وَ مَثَلٍ.»[3] فإنّ الأحرف المزبورة قد تمّ تَبويبُها من باب الأهميّة و العناوين الغالبة في القرآن الكريم لا من باب التّحديد كي يُستظهَر مفهوم العدد فتَتصادمَ مع الرّواية الدّالة على حرف واحد.

٠ و أمّا الرّوايات الّتي قد كَذَّبت الأحرف السّبعة و نَسَبتها إلى أعداء الله ففي الحقيقة قد كذَّبت «القرائات السّبع» قائلةً: «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ اِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ اَلْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ إِنَّ اَلْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَقَالَ كَذَبُوا أَعْدَاءُ اللَّهِ وَ لَكِنَّهُ نَزَلَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ عِنْدِ الْوَاحِدِ»[4]

فبالتّالي إنّ الرّواية قد حاربَت المُحرّفين للكتاب لأنّهم قد استَشهدوا بمختلَف القرائات لتبرير مرويّاتهم و لتفسير «الأحرف السّبعة» و لكنّ الإمام قد صدَّ تفسيرهم الزّائف لا أنّه قد استَنكر أصل الرّواية ـحول السّبعةـ فإنّها مأثورة بتّاً ـخاصّةً و عامّةًـ و لهذا حينما نَترصَّد الأعاظم نراهم يُفتون بتواتر قرائة واحدة واقعاً قد تلاها جبرائيل بذاك النّحو، و لهذا لم يُمضِ المعصومون تواترَ بقيّة القرائات و إنّما قد أجازوا ظاهراً أن نَقرأ وفقَما يَقرأ النّاس لا بوصفه قرآناً منزَّلاً حقيقةً فإنّه موحَّد.

و في غضون هذه النّقاشات سنَمُرّ على وِجهة نظر المحقّق الحائريّ أيضاً قائلاً:

«و رُوي هذا الحديث من طريق الخاصّة أيضاً ... فلامجال للخدشة فى صدور هذه العبارة عن النّبيّ صلى الله عليه و آله و سلّم (مضادّاً للمحقّق الخوئيّ) بل ادّعي تواترها عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم، لكن دعوى دلالتها على ما هو المدَّعى من جواز قرائة القرآن بالهَيئات المختلفة والحركات المختلفة، ممنوعة جدّاً ... إنّ الأحرف ظاهرة فى اللّغات، فالمعنى أنّ القرآن نزل على سبعة لغات، فإنّ لهجة طوائف العرب مختلفة عند التّكلّم بكلمة واحدة، فطائفة منهم يَنطِقون بالكَاف مكان الجيم، فيقولون الحَكَر مكان الحجَر، وطائفة يَنطِقون بالميم مكان لام الجنس كالقائل منهم في مقام السّؤال عن جواز الصّوم فى السّفر: أ منَ م برّم صيامٌ فِم سفر.»[5]

---

[1] الخصال: ٤٣/٣٥٨، تفسير العياشى، ج1، ص: 13، البحار ج 19: 22 و 30. البرهان ج 1: 21– 22 و تنكب الشيء: تجنبه.
[2] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 6. ص164 قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
[3] بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج90، ص: 98.
[4] كلينى محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 2. ص630 تهران ـ ايران: دار الكتب الإسلامية.
[5] و سنَستحضِر هنا تتمّة تحقيقته قائلاً: «وكيفكان فالكلام في المقام يقع فى امور ثلثة الاول في فقه هذين الخبرين وان المراد مما ذكر فيهما من سبعة احرف هل هو الاقسام التي ذكرها امير المؤمنين عليه السّلام فيما رواه الاصحاب عنه عليه السّلام، من قوله عليه السّلام ان الله تبارك و تعالى انزل القران على سبعة اقسام كل قسم منها كاف شاف ، و هي امر وزجر وترغيب وترهيب وجدل و مثل و قصص ، او المراد منه هو انه كما ان فى القرآن عاما و خاصا مطلقا ومقيدا ناسخا و منسوخا فكذا فى احاديثنا ، اوليس المراد من سبعة احرف ما ذكر من الاقسام المذكورة الثانى فيما فرعه الامام عليه السّلام فى خبر حماد عليهذه العبارة من قوله عليه السّلام و ادنى ما للامام ان يفتى على سبعة وجوه الثالث في الجمع بين هذين الخبرين المصرحين بان القرآن نزل على

سبعة احرف ، ومادل من الاخبار على ان القرآن نزل على حرف واحد من عند واحد ، كخبر زرارة عن ابيجعفر عليه السّلام انه عليه السّلام قال ان القران واحد نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يجييء من قبل الروات، و خبر الفضل بن يسار قال قلت لابيعبد الله عليه السّلام ان الناس يقولون ان القرآن نزل على سبعة احرف فقال عليه السّلام كذبوا اعداء الله و لكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد.

اما الكلام في فقه ما فى الخبرين المصرحين بان القرآن نزل على سبة احرف، فنقول اما الخبر المروى عن حماد ، فالظاهر عدم كون المراد من سبعة احرف المذكورة فيه هو الاقسام المذكورة ، اما عدم كون المراد من سبعة احرف الاقسام التي ذكرها امير المؤمنين عليه السّلام، فلان السؤال فيه وقع عن وجه اختلاف الاحاديث المروية عنهم عليه السّلام، فالمناسبة بينه و بين الجواب بقوله عليه السّلام ان القرآن نزل على سبعة احرف وتفريعه عليه السّلام عليه قوله عليه السّلام و ادنى ما للامام ان يفتى على سبعة وجوه، تقتضى كون المراد من سبعة احرف، هو ما ورد في بعض الاخبار من ان للقران ظهرا وبطنا و لبطنه بطنا الى سبعة ابطن، فانه اشارة الى ما للاحكام من الاختلاف بحسب اختلاف اقتضاء مصلحة الوقت، فانها تارة تقتضى فى وقت جعل حكم الموضوع على نحو الاطلاق، واخرى جعل ذلك الحكم او حكم اخر لذلك الموضوع مقيدا بقيدو ثالثة لذلك الموضوع مقيدا بقيد اخر ايضا و هكذا، فاذا كان ظاهر القرآن حكما عاما اقتضته مصلحة الوقت، و اريد منه في الباطن الخاص اذا اقتضته مصلحة وقت اخ ، والاخص فيما اقتضته مصلحة وقت ثالث، والاخص من الاخص فيما اقتضته مصلحة وقت رابع و هكذا، فحيث ان علم هذه المرادات الباطنية الطولية مختص بالامام عليه السّلام و تكون نفسها مودعة عنده ليحكم بها عند اقتضاء مصلحة الوق» (كتاب الصلاة للشيخ عبد الكريم الحائرى ج١ ص514-517)